المعالجة الفنية للمعلومات
بين الواقع والمستقبل

بقلم رئيس التحرير

المعالجة الفنية للمعلومات هى عصب العمل بمؤسسات أو بمرافق المعلومات ومحور النشاط بها وواسطة العقد فيها فإن أوعية المعلومات التى يتم اختيارها واقتنائها لا قيمة لها ولا فائدة منها مالم تستخدم ويستفاد منها على نحو فعّال ، ولا يمكن أن يتم الاستخدام أو تتم الافادة إلا إذا تم الوصول إلى هذه الأوعية ومحتوياتها عبر أدوات ووسائل تتيح الاسترجاع بسهولة وبسرعة ، هذه الأدوات أو الوسائل والمتمثلة فى الفهارس والكشافات وقواعد البيانات الببليوجرافية وغيرها هى الناتج الملموس للمعالجة الفنية للمعلومات .

وتدور أنشطة المعالجة الفنية حول الوصف العام لأوعية المعلومات متمثلا في الفهرسة والتصنيف ، والتحليل الدقيق لمحتوى الأوعية متمثلا فى التكشيف والاستخلاص . وهذه الأنشطة دقيقة ومعيارية إلى حد كبير وتستلزم مهارة فنية عالية من القائم بها ، وهى فضلا عن هذا من أبرز المجالات المكتبية والمعلوماتية استفادة من الامكانيات الهائلة التى أتاحتها التكنولوجيا الحديثة .

ورغم التقدم الهائل الذى حدث فى مجال المعالجة الفنية للمعلومات بالعالم الغربى ، إلا أن الصورة غير مرضية فى عالمنا العربى .

وتتمثل أبرز ملامح هذه الصورة على النحو التالى :

أولاً : إن القواعد التى تطبق فى الفهرسة الوصفية فى العالم العربى هى بصفة عامة قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية بطبعاتها المختلفة . وبصرف النظر عن دقة أو عدم دقة التطبيق ، وبصرف النظر أيضا عن جودة هذه القواعد وقيمتها الكبيرة علي النطاق العالمى ، إلا أنها لا تتوافق توافقا كليا مع أوعية المعلومات العربية سواء بالنسبة لصياغة المداخل أو نقاط الاتاحة العربية أو بالنسبة لبعض عناصر الوصف الببليوجرافى (التاريخ الهجرى مثلا) أو بالنسبة لبعض أوعية المعلومات (المخطوطات العربية مثلا) .

وماتزال الفهرسة التقليدية هى السائدة ، وما يـزال الفهرس البطاقى هو الشائع فى الاستخدام . ولم تطبق الفهرسة الآلية أو المحسّبة على نطاق واسع كما لم يشع استخدام الفهارس المحسّبة أو الفهارس المليزرة .

ثانياً : على الرغم من ظهور عدة قوائم رؤوس موضوعات عربية فى السنوات العشرين الأخيرة ، إلا أنها قوائم تقليدية لم تأخذ بالتطورات الحديثة فى مجال الفهرسة الموضوعية ، وهى تعتمد أساسا على الجهد الفردى ، وتعانى من عدم التحديث المستمر والمنتظم ، هذا فضلا عن أنها قطرية الطابع ، أى تصلح أكثر ما تصلح للتطبيق فى قطر عربى معين ، ومن ثم تجد الأقطار العربية الأخرى صعوبة فى استخدامها بسبب تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد واختلافها من قطر لآخر .

ثالثاً : يشيع استخدام تصنيف ديوى العشرى فى المكتبات العربية ، ويستخدم تصنيف مكتبة الكونجرس فى أحوال قليلة خاصة فى المكتبات الجامعية . وهذان النظامان هما نظامان أمريكيان قلبا وقالبا ، رغم إدعاء النظام الأول بأنه نظام عالمى ورغم المظهر التفصيلى للنظام الثانى . وقد لجأت المكتبات العربية إلى تطبيق تصنيف ديوى العشرى فى صورته الأصلية على المجموعات باللغات الأخرى غير العربية ، وتطبيق التصنيف فى صورة معربة معدلة على المجموعات العربية ، وقد نتج عن ذلك تعدد الطبقات المعدلة ، الشرعى منها وغير الشرعى ، واختلافها عن بعضها البعض أو نقلها من بعضها البعض مما أدى إلى ارتباك وعدم توحيد فى تنظيم المجموعات بالمكتبات العربية .

رابعاً : ما تزال محتويات الدوريات العربية مدفونة فى طياتها فى غياب أدوات الضبط الببليوجرافى المتمثلة فى الكشافات التى تحلل هذه المحتويات وتعلم عنها للباحثين والدارسين ، ان الكشافات الموجودة قليلة جدا ولا تكاد تغطى أكثر من ربع ما ينشر من بحوث ودراسات فى الدوريات العربية ، وتفتقد معظم المجالات الموضوعية وجود الكشافات التى تغطى محتويات الدوريات بصورة منتظمة . وينطبق نفس الشىء على بحوث المؤتمرات ، فرغم كثرة المؤتمرات والندوات العلمية التى تعقد فى أرجاء العالم العربى ، إلا أن أعمالها تكاد تختفى بعد انعقاد المؤتمر بفترة وجيزة ولا يعلم عنها أحدى شيئا ما لم تجد سبيلها للنشر فى احد الدوريات أو غير ذلك من منافذ النشر . ونادرة هى تلك الكتب العربية التى تحظى بكشافات تحلل محتوياتها ، وباستثناء كتب التراث التى يعمل المحققون على تزويدها بالكشافات اللازمة كجزء من عملهم ، فإن بقية فئات الكتب تعانى من نقص واضح فيما يتعلق بالتكشيف لمحتوياتها .

خامساً : ما يزال الفكر الاستخلاصى غائبا ، ونقصد بذلك عدم وجود نشرات المستخلصات المنتظمة التى تلخص البحوث العربية بمختلف أشكالها ، رغم قيمة المستخلصات في اعلام الباحثين بالجديد فى مجالات اهتماماتهم والذى قد يصل إلى حد اكتفاء الباحث بالاطلاع على المستخلص وعدم الحاجة إلى الرجوع للأصل . وعلى العموم فإن نشاط الاستخلاص أسوء خطاً من نشاط التكشيف ، فإن نشرات المستخلصات العربية قليلة العدد .

سادساً : رغم ظهور عدد من الأدوات الاستنادية الخاصة بمداخل المؤلفين العرب ، إلا أنها فى معظمها تعتمد على نقل مقطع الشهر وعناصر الاسم العربى من مصادر التراجم أكثر من اعتمادها على أوعية المعلومات التى تفهرس ، وهى فردية الطابع وتقليدية إلى أبعد حد ، والغريب أنها فى معظمها تهتم بالأسماء العربية التراثية ولا تتضمن الأسماء العربية الحديثة ، وهذه الأخيرة هى الأحوج إلى الضبط الاستنادى بسبب عدم توافر مصادر التراجم أو أدلة الأفراد للمؤلفين المعاصرين ، بينما تتوافر العشرات من مصادر التراجم للأسماء العربية التراثية .

سابعاً : هناك نقص واضح فى قواعد البيانات المحسّبة أو المليزة للإنتاج الفكرى العربى ،

ورغم وجود بعض الجهود المشرِّفة إلا أنها بمثابة ومضات نور قليلة .

وهكذا قد تبدو الصورة العامة قاتمة إلى حد ما ولكن المشكلة أنها ستزداد قتامة إذا سرنا على نفس المنوال وبنفس الخطى .

ماذا يجب أن نفعل إذن ؟

(١) رغم اعترافنا بالجهود الجبارة لبعض الأفراد الموهوبين إلا أن إعداد «القواعد» و«القوائم» و«النظم» يتطلب فكر «فريق العمل» والفكر «المؤسسى» فذلك يضمن جودة الناتج واستمراريته وقدرته على المنافسة .

(٢) يجب أن نعترف بالإنتاج الفكرى العربى أو بالصالح منه على الأقل وهو كثير ، والاعتراف يعنى أنه يستحق الضبط الببليوجرافى ويستحق الاستخلاص .

(٣) يجب أن نعمل كنسيج واحد متكامل فإننا نملك مقومات كثيرة مشتركة ، بمعنى أن تشترك كل الأطراف العربية فى وضع القواعد والقوائم والنظم المسّيرة لنشاط المعالجة الفنية للمعلومات ، وما دمنا قد اشتركنا معا فى مرحلة الاعداد والتجهيز ، فإننا سنشترك بالقطع فى الاستفادة من ناتج عملنا وهكذا نضمن التوحيد فى المدخلات والمخرجات لأنظمة العمل المعلوماتى .

(٤) ليست الأمة العربية أقل من غيرها من الأمم ، ومن حق هذه الأمة ومن الواجب على أبنائها أن يضعوا «التقنين العربى للوصف الببليوجرافى» ، وأن يبتكروا «النظام العربى للتصنيف» وليس ذلك انعزالا عن الآخرين وإنما هو نوع من الاعتراف بالذات وبالخصوصية وهو نوع من التكامل مع الآخرين . علينا أن نأخذ أحسن ما عندهم ونطوعه ونضيف إليه ونعدل فيه ونقدم شيئا عربيا جديداً .

(٥) يجب أن نضع فى أذهاننا دائما التعامل بسمة العصر ، وسمة العصر هى تكنولوجيا المعلومات ، ومن ثم من الضرورى الانتفاع الأمثل من كل ما هو متاح من التكنولوجيا فى أدوات العمل اللازمة للمعالجة الفنية وفى أدوات الاسترجاع الناتجة عنها . ومن ثم فإن انشاء القواعد الببليوجرافية وغيرها من فئات قواعد البيانات العربية وفقا لأحدث النظم يجعلنا ندخل فى فئة المنتجين وليس المستهلكين فحسب أى أن نعمل بمنطق «خد وهات» .

(٦) يجب أن نفكر بمنطق «تجارى» أو بمنطق «السوق» ولا أدرى لماذا لم توجد حتى الآن المؤسسات أو المرافق أو الشركات الببليوجرافية التى تنتج وتسوّق البيانات أو التسجيلات الببليوجرافية رغم قدم مثل هذه المؤسسات فى الولايات المتحدة وغيرها . هذه دعوة إذن لإنشاء شركات أو مؤسسات ببليوجرافية خاصة تكشّف وتستخلص الإنتاج الفكرى العربى وتقدم ناتج عملها وتسوقه تجاريا ، ولا يجب التردد من منطلق أن المشروعات الببليوجرافية مشروعات خاسرة ولا تغطى تكاليفها ، فإن المنتج «الجيد» والمسوق بطريقة ذكية لابد وأن يلقى قبولا ورواجا .

إننى متفائل ، أقول الحمد لله على ما نحن فيه فهو أفضل من لا شىء ، لكننى على يقين أن الغد أفضل من اليوم إن خلصت النوايا وتعاملنا مع الأمور بجدية .

د. محمد فتحي عبد الهادي